

قضية اليوم

حزب الله في سوريا

15 شهراً من الإنجازات الأهمية والعمل

إبراهيم الامين - حسن عليق

استعجلت «المعارضة السورية» الزج بحزب الله في حلبه صراعها مع النظام منذ اللحظات الأولى لاشتباكها معه. استعجالاً كان سببه الوحيد - وكما دلت الأحداث اللاحقة - الاعتقاد الجازم لدى قادة المعارضة في المحور الغربي - الإسرائيلي - الخليجي - التركي، بأن سقوط النظام كان مسألة أسابيع فقط، ما جعل مطلب الربط المصيري بين الحزب والنظام أساسياً في معادلة هؤلاء. أضف إلى ذلك، استعجال

خصوم حزب الله في لبنان هذا الربط، لقناعتهم، هم أيضاً، بأن لا داعي لمراعاة الحزب طالما أن إطاحته باتت قريبة. حزب الله، استدلل باكراً على هذه المعطيات. وأمكنه من خلال وسائل كثيرة، التعرف عن قرب إلى كيفية تعامل المعارضين على الأرض وفي الاتصالات الخارجية. وأمكن الحزب، سريعاً، فهم الرؤية الاستراتيجية لمن يعمل بقوة وسرعة على خطف واستغلال اعتراضات أهلية، نحو برنامج يتجاوز مطالب الإصلاح، وكانت لدى الحزب خلاصة سريعة،

وإن تأخر في الحديث عنها، أو حتى التعامل معها واقعياً، وهي سهلت فهمه العميق للصراع بين محور المقاومة والمحور الإسرائيلي الإقليمي والدولي. لكن، الضوء الأحمر، أشعلته حالة العداء التي ظهرت من القوى البارزة في المعارضة. ومع ذلك، حافظ الحزب على مسيره الدقيق والبطيء في حقل الألغام السوري، مراقباً حياً ومتوسطاً بين معارضين وبين النظام أحياناً كثيرة. كان حزب الله يدرك، ويعلم، أن تنشيط القواعد التكفيرية في أوساط مدنية

وشعبية حضرت قوى المعارضة فيها بقوة، له أهداف إضافية. وهي تصب في مصلحة الهدف الرئيسي نفسه ضد الحزب و ضد المقاومة. وبرزت المفردات المذهبية في التعامل مع الداعمين للنظام من سوريين وغير سوريين. وكان واضحاً، أن استدراج الجميع إلى حرب ذات طابع مذهبي، صار مطلباً رئيسياً عند داعمي المسلحين في سوريا، الذين اعتبروا أن رفع شعار «حرب أهل السنة» من شأنه رفع العصية، وخلق أرضية عدائية ضد حزب الله على وجه التحديد. ومع محاولات إصاق نهم القتل والتفطيع بالحزب، كان هؤلاء يبحثون عن فخ استراتيجي يقع فيه الحزب ويختمه. ومن هذا الباب، دخل هؤلاء إلى هدف المنش بمقدسات شيعية، ولا سيما مقام السيدة زينب الواقع جنوب دمشق. وسارع الحزب إلى طلب موافقة القيادة السورية على نشر مجموعات من مقاتليه، لمنع سقوط المقام تحت سيطرة المسلحين. وكانت هذه الإشارة العلنية الأولى لتدخل الحزب. وخلال وقت طويل، لم يمارس مقاتلو الحزب هناك، أي عمل هجومي، بل سقط منهم عناصر كثيرة، كانوا يتمركزون في نقاط هدفها حماية المقام.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد. لم يكن الحزب غافلاً عن سعي الكثيرين إلى النيل منه مباشرة. هاله القصور السياسي عند من يرعى المجموعات المسلحة، ومن يعمل معهم في لبنان أيضاً. لكن الذي حصل، هو أنه في مكان ليس بعيد عن سوريا، وحيث تقوم غرفة العمليات الحقيقية، قررت جهة معروفة، رفع مستوى التهديد المباشر ضد حزب الله. فكان قرار مواكبة الحملة الإعلامية العالمية ضد الحزب لأنه يقف إلى جانب حكم الرئيس بشار الأسد، بحملة داخلية لبنانية تجعل من سلاحه مصدر الخطر على اللبنانيين. لكن الخطوة العملية، كانت مطلوبة في نقطة حساسة بالنسبة إلى الحزب. وفي هذا السياق، جاء «الخطأ الاستراتيجي» لهذه المعارضة المسلحة ومن يقف خلفها، بفتح معركة «تطهير» في القرى الحدودية مع قضاء الهرمل.

فرض استحقاق القصور نفسه على بيئة الحزب الشعبية، وتالياً على قيادته. كانت هذه العمليات، بمثابة دعوة رسمية وإلزامية للحزب، كي

يتدخل عسكرياً، وبطريقة مختلفة هذه المرة. في هذه اللحظة، تخلت المعارضة السورية عن حالة «ربط النزاع» مع الحزب، واندفعت صوب المواجهة العسكرية المباشرة.

الحدود الطويلة قبل عام

لنعد قليلاً إلى ما قبل عام من اليوم، فمن ينظر إلى خريطة الحدود اللبنانية - السورية، سيجد شريطاً يمتد من تلخلخ شمالاً إلى تخوم طريق دمشق - بيروت جنوباً، خاضع بشكل شبه تام لسيطرة المعارضة السورية. وهذا الشريط تقابله في لبنان المناطق الممتدة من وادي خالد إلى كفرزبد، مروراً بجرود قرى منطقة بعلبك وعرسال والهرمل.

كانت مدينة القصور واسطة عقد هذا الشريط، الذي أرادته المعارضة السورية منطلقاً لإعادة السيطرة على حمص، ولفصل الأخيرة عن دمشق، وقاعدة خلفية لإمداد الغوطين بالسلاح والمقاتلين. ومنطقة القلمون هي الجزء الأكبر من هذا الشريط؛ فهي تمتد من جنوبي القصور، إلى التخوم الشمالية والغربية للعاصمة. هذا الشريط كان ببساطة، تهديداً استراتيجياً، لمستقبل النظام في سوريا، وللبنان. فالسيطرة على هذه المنطقة كانت تهدد طريق إمداد المقاومة، ومناطق انتشار بيئتها في لبنان. وفضلاً عن ذلك، ثمة خطر لا يمكن وصفه إلا بالاستراتيجي على أصل وجود لبنان، يتمثل بإقامة إمارة لتنظيم «القاعدة» وحلفائه على طول الطرف الآخر من الحدود. وهذه الإمارة كانت أخذة في التوسع. جاءت جرائم المجموعات المسلحة في قرى الريف المحاذي لمدينة الهرمل، ليضرب في صلب الحاضنة الشعبية للمقاومة، وخصوصاً عندما بدأت عملية تهجير سكان منطقة حوض العاصي، ابتداءً من نهاية أيلول 2012.

وفي القلمون، لم تتوقف المعارضة عن قضم المناطق والمواقع، مركزة على الحدود مع لبنان. واستغلت الفراغ الذي أحدثته اضطراب الجيش السوري إلى سحب وحدات من النخبة في هذه المناطق، لتعزيز انتشاره في محيط دمشق، وخاصة بعد تموز 2012، تاريخ بدء الحشود الكبرى لمسلي المعارضة للهجوم على العاصمة.

الحرب النفسية... والإعلام الرسمي السوري

اللبنانية، لا تتصل فقط بتفوق ناري، بل بنوعية الخطط وطبيعة التكتيكات ومعنويات المقاتلين والجنود. وكانت هذه المعركة تتطلب دوراً مفضلياً للكاميرا.

بعد قرار دخول القصور، انطلقت أسرع عملية إعلامية نجحت في تحقيق اختراقات كبيرة في عقول المسلحين. لا بل إن عمليات عسكرية أخرى نجحت بفضل عوامل كثيرة، من بينها الاهتزاز الكبير لدى قواعد المسلحين، بفعل نتائج الحرب النفسية التي كانت تشن من خلال طريقة تغطية المعارك، سواء بالثي الحي، أو التقارير الإخبارية، أو تقارير المراسلين، التي ركزت على تقديم صورة حقيقية وواقعية (برغم قساوتها أحياناً) لكن، بما يمنح على قيادات المجموعات المسلحة أي محاولة للتلفيق، وخصوصاً عند المقاتلين الذين كانوا يعرفون أن ما يعرض هو صحيح، وترافق ذلك مع تراجع تأثير منظومة الإعلام الخادع الذي قادته «الجزيرة» و«العربية» وقنوات أخرى عربية وأجنبية.

ظل الأمر يحقق تقدماً كبيراً، وصولاً إلى معركة يبرود الأخيرة، حيث أدت الحرب النفسية دوراً حاسماً في الانتصار السريع، ومكنت الجيش

السوري ومقاتلي المقاومة من الوصول إلى الأهداف بأقل الخسائر في صفوفهم وبدون تعريض المناطق المستهدفة لدمار كبير. وكانت المعركة الإعلامية - النفسية، تترجم عملاً أمنياً واستخبارياً جباراً، جعل كل مقاتل في الجهة المقابلة، يتصرف على أنه مهزوم حتماً. فكان قرار هؤلاء، إما الهروب والانسحاب، أو الدخول في تسويات، أو الموت!

بعد يبرود، طرأ عنصر مقلق، تمثل في قرار اتخذته جهات سورية عليا تشرف على الملف الإعلامي، بمنع التغطية المباشرة والإعلامية الميدانية دون الخضوع لإرادتها ولخطلتها. وقدمدت نرائع باهتة، لا يمكنها أن تغطي على فشل الإعلام الرسمي السوري في مواكبة الأحداث بطريقة مهنية وعصرية وواقعية، وبعيداً عن الشعارات التي لم يعد لها من مكان في الحروب الحديثة.

ولذلك، بدأت النتائج السلبية لهذا القرار بالانعكاس، من يوم الدخول إلى فليطا ورأس المعرة إلى بقية المناطق في القلمون، وكذلك مع طريقة التغطية الرتيبة والمتأخرة لعملية تحرير رنكوس على أيدي الجيش والمقاومة. ثمة مشكلة حقيقية، تحتاج إلى عقل وقرار!

المشهد السياسي

أمن طرابلس يهتز: اشتباكات عنيفة مع الجيش

اهتز أمن طرابلس بشدة ليل أمس. فلمرة الأولى منذ بدء تنفيذ «الخطة الأمنية» كادت الأمور تخرج عن السيطرة. عدد من المطوبين فتحوا النار على الجيش أمس. ولم تكن الأدلة الأولية كافية لتحديد ما إذا كان الحدث أمنياً يستهدف الجيش، أو أنه سياسي بالدرجة الأولى وموجه إلى الوزير أشرف ريفي الذي يتهمه قادة المحاور بخذلانهم. فبعد بث مقابلة مع ريفي (أجريت في منزله ضمن

برنامج «إنترفيوز» على تلفزيون المستقبل)، وخلال استكمال الحلقة مع مواطنين في شارع سوريا بباب التبانة، اندلعت اشتباكات بين الجيش ومسلحين قرب مسجد حربا، بالتزامن مع تظاهرة نظمتها أحد قادة المحاور، اتجهت نحو مكان تصوير الحلقة، لكن الجيش منعها من الوصول. ومع انتهاء الحلقة، اشتدت حدة الاشتباكات، ما اضطر الجيش إلى إخراج فريق عمل تلفزيوني المستقبل نحو جبل

محسن، حيث استقبل مواطنون في الجبل ومناصرون للحزب العربي الديموقراطي الزميله بولا يعقوبيلان، التي اتصل بها هاتفياً رئيس الحزب رفعت عيد، مطمئناً؛ وبعدما دهم الجيش مكاناً كان يوجد فيه كل من أسامة منصور (مطلوب للقضاء) وجمال نحيلي وأبو هريرة الميقاتي وشخص رابع من آل الحلاق، المعروفين بانتمائهم إلى الفكر السلفي المتشدد، أطلق هؤلاء النار على

دورية الجيش، مستهدفين ملالة بقذيفة صاروخية. وأدت هذه الاشتباكات إلى سقوط جريح من الجيش، بالإضافة إلى احتراق بعض السيارات. وألقى مجهولون 4 قنابل صوتية في بعل الدراويش. وكان ريفي قد ذكر أن «حفظ نجاح الخطة الأمنية عالية جداً». وقال: «لم نكن يوماً بحالة عسكرية، وليس لدينا مقومات القتال، وشبابنا كانوا في حال

الدفاع عن النفس، وهم ليسوا مجهزين ومدربين، ولم نكن يوماً ننشد القتال». ورأى أنه «لا يوجد شيء اسمه قادة محاور، بل هناك مجموعات 70 بالمئة منها أولاد أحياء ومناطق»، مشدداً على أن «كل الاستنابات القضائية ستنفذ بحق المطلوبين في المدينة». من جهة أخرى، أعلنت قيادة الجيش أنه بعد سلسلة عمليات دهم ومطاردة، تمكنت قوى الجيش من توقيف المدعو براء